S/2021/557

الأمم المتحدة



Distr.: General
10 June 2021
Arabic
Original: English

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة 7488، المعقودة في 20 تموز/يوليه 2015 في إطار النظر في البند المعنون ”عدم الانتشار“، اتخذ مجلس الأمن القرار 2231 (2015).

وفي الفقرة 4 من ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدِّم إلى المجلس معلومات محدَّثة بانتظام عن تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، وأن يبلغ، في أي وقت، عن أي مسألة مثيرة للقلق تؤثر بشكل مباشر في تنفيذ تلك الالتزامات.

وبناء على ذلك، يعمِّم الرئيس طيه تقرير المدير العام المؤرخ 24 أيار/مايو 2021 (انظر المرفق).



160621 150621 21-07720 (A)



المرفق

رســــالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يشـــرفني أن أرفق طيه وثيقة قُدمت إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر الضميمة).

وأرجو ممتناً إطلاع جميع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى الوثيقة.

(*توقيع*) رفائيل ماريانو **غروسي**

الضميمة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية
والصينية والعربية والفرنسية]

التحقُّق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)*

تقرير من المدير العام

1 - يتناول هذا التقرير المقدَّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين وبموازاة ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية (إيران) لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. وهو يقدِّم معلوماتٍ محدَّثة عن التطورات التي طرأت منذ صدور تقارير المدير العام السابقة[1].

التفاهم التقني

2 - كما سبقت الإفادة، في 29 كانون الثاني/يناير 2021، أبلغت إيرانُ الوكالةَ أنه، بمقتضى قانون جديد أقرَّه برلمان إيران[2]، ستتخذ إيرانُ إجراءات معيّنة تتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، ويشمل ذلك وقف عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة بما يتجاوز اتفاق الضمانات. وفي 11 شباط/فبراير 2021، أبلغ المديرُ العام إيرانَ بأنَّ وقف أنشطة الوكالة في مجال التحقق والرصد أو الحدّ منها سيكون له أثر خطير على قدرة الوكالة على الإبلاغ عن تنفيذ التزامات إيران ومن شأنه أن يقوّض الثقة البالغة الأهمية في الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني[3]. وفي 15 شباط/فبراير 2021، أبلغت إيرانُ الوكالةَ بأنَّ إيران "ستوقف تنفيذ تدابير الشفافية الطوعية، المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، اعتبارا من 23 فبراير/شباط 2021"، بما في ذلك "أحكام البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات الشاملة" و "البند المعدَّل 3-1 من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود مع إيران"[4].

3 - وكما سبقت الإفادة أيضاً، في 21 شباط/فبراير 2021، في بيان مشترك لنائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، توصَّلت الوكالة وإيران إلى تفاهم تقني ثنائي مؤقت، يتفق مع القانون الإيراني، تواصِل الوكالة بناءً عليه أنشطتها اللازمة للتحقق والرصد لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، على النحو المبين في المرفق التقني[5]. واتفقت إيران والوكالة أيضاً،

* عُمِّم على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت الرمز GOV/INF/2021/31.

(1) الوثيقة GOV/2021/10، والوثيقة GOV/INF/2021/17، والوثيقة GOV/INF/2021/19، والوثيقة GOV/INF/2021/20، والوثيقة GOV/INF/2021/21، والوثيقة GOV/INF/2021/22، والوثيقة GOV/INF/2021/23، والوثيقة GOV/INF/2021/24، والوثيقة GOV/INF/2021/26، والوثيقة GOV/INF/2021/27، والوثيقة GOV/INF/2021/28، والوثيقة GOV/INF/2021/29.

(2) الوثيقة INFCIRC/953.

(3) الفقرة 7 من الوثيقة GOV/2021/10.

(4) الفقرة 8 من الوثيقة GOV/2021/10.

(5) المرفق الأول، الوثيقة GOV/2021/10.

في جملة أمور، على أن تواصِــل إيران تنفيذَ اتفاق الضــمانات المبرم مع الوكالة تنفيذاً كاملاً وبدون قيد كما كان الحال من قبل.

4 - وفي 24 أيار/مايو 2021، اتفق المدير العام ونائب الرئيس صــالحي على أنه '1' ســيتواصَــل تخزين المعلومات التي تجمعها معدّات الرصــد الخاصــة بالوكالة المشـمولة بهذا التفاهم لمدة شـهر إضــافي حتى 24 حزيران/يونيه 2021، و '2' ســيتواصَـــل تشـــغيل المعدات وســـتكون قادرة على جمع وتخزين المزيد من البيانات خلال هذه الفترة، على النحو المنصــوص عليه في البيان المشــترك المؤرَّخ 21 شــباط/فبراير 2021.